

حرية التجارة وحمايتها

في الاحزاب الانكليزية

لا تزال بلاد الانكليزا البلاد الوحيدة بين البلدان التجارية الكبرى سائرة على مبدأ التجارة الحرة واعفاء أكثر الواردات اليها من الرسوم الجمركية وقد دارت الانتخابات الاخيرة على هذا الجور فان المحافظين ارادوا ان يرجعوا الى سياسة الحماية التجارية اي فرض الرسوم الجمركية على كل ما يورد الى بلادهم من غير مستعمراتهم لتوثيق العلاقات بينهم وبين المستعمرات ولكن رنجح في الانتخابات جانب التجارة الحرة والمقصود بحرية التجارة اطلاق الحرية للتبادل التجاري بناء على المبدأ الاقتصادي المعروف وهو ان في التبادل ربحاً للفريقين المتبادلين ويقصد بالحماية التجارية وضع الرسوم الجمركية على الواردات لتستطيع الصناعات الوطنية ان تباري ما يورد على البلاد من الخارج سواء كان من المنتجات الصناعية او الزراعية

كان الوزير الانكليزي وليم بيت اول من اهتم بقلب سياسة انكلترا التجارية ووضعها على مبدأ حرية التجارة . لكن الحرب مع فرنسا في اوائل القرن التاسع عشر ونفوذ اصحاب الاملاك من الانكليز الذين اصرّوا على وضع الرسوم الجمركية على الحنطة والشعير وما اليهما من الواردات حماية لفلانهم اخيرا الانقلاب الذي سعى له . وحينما انتهت الحرب وفاز الاحرار من الانكليز في الاصلاح السياسي سنة ١٨٣٢ ضعف نفوذ اصحاب الاملاك ورأى الانكليز ان امر مدينتهم رهن اتساع تجارتهم الخارجية التي اساسها مصنوعاتهم لا ما تنتجه ارضهم وأن اتساع تجارتهم الخارجية يزاد اذا رخصت المعيشة في بلادهم وزاد ما يصنونه ورخص فطلبوا حينئذ إلغاء الرسوم الجمركية على الحنطة التي تورد الى بلادهم وكثر الرأي الانكليزي اللازمة لصانعتهم

والحجة الاساسية التي يدلي بها اصحاب التجارة الحرة اذا قبلت بها الدول كلها ان كل احد حر ان يصنع ما يرى نفسه كفوفاً بصنعه وبحق له ان يبادل غيره بما يفيض مما يصنعه عن حاجته بغير قيد . ولذلك كان من رأي كوبدن ابي التجارة الحرة في

انكلترا وزعيمها حينئذ ان انهاء القيود التي من شأنها اعاقه التبادل يؤدي الى اضرار
الصناعة في انكلترا فتستطيع مصنوعاتها ان تباري مصنوعات البلدان الاخرى فيها
حتى بعد دفع الرسوم الجمركية التي تفرضها تلك البلدان على الواردات اليها فيستطيع
التجار الانكليز بعد ذلك ان يستوردوا بدل هذه المصنوعات ما يحتاجون اليه من
طعام ومواد اولية لمعاملهم. وكان كويندن ينظر بعين الامل الى يوم تتحد فيه دول
اوربا فتألف منها ولايات متحدة اوربية فتلقى فيها جميع الرسوم الجمركية وتفك
جميع القيود التي تفلأ ايدي التجارة

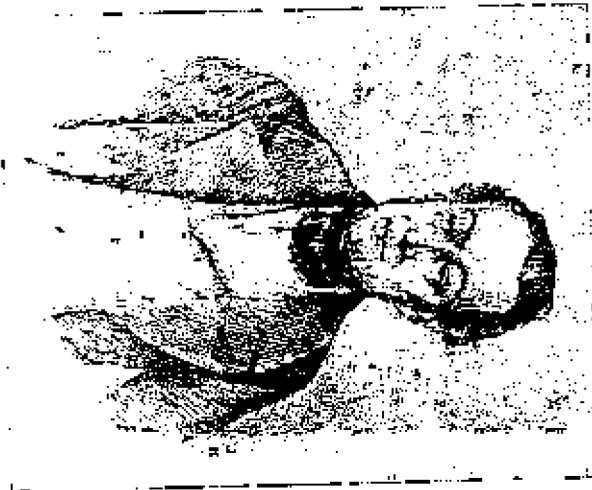
قبل آراء كويندن في انكلترا وتلا قبولها فترة من الزمن اتسمت فيها التجارة
الانكليزية اتساعاً كبيراً فانخذ المشايخون لمبدأ التجارة الحرة ذلك الاتساع حجة
قاطعة على صحة مبدأهم

ولكن دعاة الحماية التجارية يقولون بان اتساع التجارة الانكليزية وافقه ايضاً
اتساع في تجارة المانيا والولايات المتحدة وكلاهما من الدول التابعة لمبدأ الحماية التجارية.
فرد عليهم اصحاب التجارة الحرة ان اتساع التجارة الالمانية سببه حرية التجارة
بين الولايات او الممالك التي تتألف منها الامبراطورية الالمانية وان الحال كذلك في
الولايات المتحدة. ويريدون انه اذا استغلت دول اوربا ان تبذل احقادها وضغاتها
واختارت ان تسير على مبدأ التجارة الحرة بلغت عصراً ذهبياً من النجاح وبسطة العيش
ثم جاء السروروت بيل احد زعماء المحافظين فنظر في الادلة التي ادلى بها
كويندن واصحابه فاقنع بصحتها وفي وزارته سنة (١٨٤٢ - ١٨٤٦) التي كبراً
من الرسوم التي كانت تجبي على الواردات. وسنة ١٨٤٦ عدل « قانون الخنطة » ثم
جاءت وزارة اخرى من الاحرار فعدلت « قانون الملاحة » ولما ولي المستر
دز. ايلي الوزارة بعدئذ صرح ان مبدأ الحماية قضي عليه وسلم حزبا الاحرار
والمحافظين بمبدأ التجارة الحرة اساساً لسياسة انكلترا التجارية وبقيت الحال كذلك
الى سنة ١٩٠٣ بعد ان المي غلادستون ما تبق من الرسوم الجمركية في ميزانيته
سنة ١٨٥٣ وسنة ١٨٦٠

ولم ينشط اصحاب الحماية التجارية الا بعد حرب البوير اذ وجدوا في شخص
المستر جوزف تشمبرلين زعيماً كبيراً ومدبراً نشيطاً. وكان المستر تشمبرلين قد بدأ
حياته السياسية في حزب الاحرار ثم تحول عن ارائه وانضم الى حزب الاتحاديين



السيد روبرت بيل



السيد روبرت كورنيل

وحينما صار وزيراً للمستعمرات في وزارة اللورد سلسبري جعل يسمي لربط المستعمرات البريطانية بإنشاء معاهدات اقتصادية على مبدأ الحماية التفضيلية وهو الرأي المعروف بالامبراطوري وقضى حياته مجاهداً في ذلك السبيل. فألف اتباعاً



المتر جوزف تشمبرلين

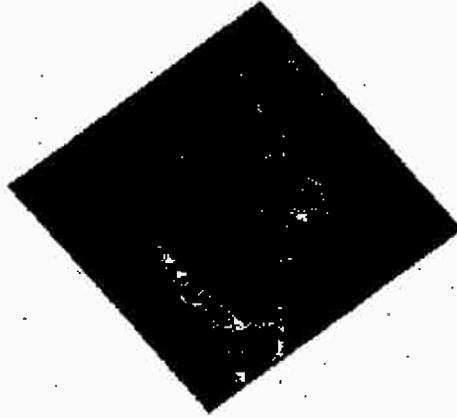
جميات كثيرة غرضها نشر أفكاره ووضعوا كتباً في تفصيل خططها منها كتاب صغير اسمه « ما بعد انكلترا » جاء فيه مؤلفه بأقوى الأدلة على وجوب تبديل الاساس الذي تقوم عليه السياسة الاقتصادية في انكلترا والرجوع الى الحماية التجارية والتفضيل الامبراطوري قال : كانت التجارة الحرة في رأي البعض تصلح لانكلترا في القرن التاسع عشر وكان كويبن يعتقد انه لا تعني سنوات كثيرة قبلما تقتفي الدول التجارية الكبيرة خطوات انكلترا في اطلاق حرية التجارة فتلغي حماركها. ولكن ما حصل بعدئذ كان عكس ذلك تماماً فان الدول التجارية الكبرى اخذت تفرخ الرسوم الجمركية الباهظة على الواردات اليها لتحمي صناعاتها من منافرة الغريباء.

وانفردت انكلترا وهولاندا بالمحافظة على التجارة الحرة. ثم ان الاحصاءات تدل على ان صادراتنا اخذت ثقل عن الواردات وذلك دليل على ان الصناعات الخارجية المحمية الرسوم الجمركية من مزاحتها في بلادها اخذت تراحتها في بلادنا فضعفت صناعاتنا. واذا زاد الشعب الانكليزي عدداً وضعفت الصناعات الانكليزية فالنتيجة التي لا مفر منها ان تعطل الاعمال ويكثر العاطلون. وزد على ذلك انتقالاً محتاج الى شيء الا ولتطيع الحصول عليه في مستمراتنا المنتشرة في أنحاء الكرة الارضية ثم ان مستمراتنا تطلب منا ان تفضل صادراتنا اليها على صادرات سائر البلدان واذا لم تفعل قاتلنا ما نلحقنا اياه من الامتيازات التجارية في اسواقها فتقلص تجارتنا فيها واذا استطقتنا الاحصاءات وجدنا ان اكثر صادراتنا تذهب الى مستمراتنا. وما زال سكانها قادرين ان يرسلوا اليها كل ما محتاج اليه من المواد لطعامنا ولعمامتنا فلماذا نشترى هذه المواد من اسواق اخرى فيخرج منها من الامبراطورية بدلاً من ان يبقى فيها. فالواجب يقضي علينا ان نجعل التجارة حرة بين اجزاء الامبراطورية ونحمي صناعاتنا من مزاحة التجار في سائر البلدان بفرض الرسوم الجمركية على الواردات منها اليها

واستطرد الى نقض الدليل الذي يدلي به انصار التجارة الحرة من ان الحماية رفع اسعار الطعام وخصوصاً اسعار الحنطة وما اليها من الحاجات فقال ان الامر الذي يهم العامل وجود عمل دائم له يتقاضى عنه راتباً كبيراً اذ ماذا ينتفع العامل اذا كان يمين الطعام رخيصاً وهو عاطل من العمل. ثم اثبت بالارقام ان في وسع كندا ان تنتج من الحنطة ما يزيد على مقطوعية بلاد الانكلين خمسة اضعاف وان ذلك غير مستطاع بغير ان تفرض رسوم جمركية على الحنطة الواردة من بلدان اخرى. وحالما تشرع كندا في زرع ما يكفينا من الحنطة يستطيع كثيرون من العمال العاطلين في انكلترا ان يذهبوا اليها فيجدوا انهم محالاً للعمل واسماً

هذه اهم الادلة التي ادلى بها المنستر تسميرلين وانصاره ولكن البلاد استفتيت ثلاث مرات في هذه المسألة في اوائل هذا القرن وذلك سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩١٠ وسنة ١٩١١ وفي كل مرة كان حزب الاحرار المؤيد لبداية التجارة الحرة يتفوز باكثرية كبيرة لانقسام حزب المحافظين في هذا المسألة ولان البلاد واصحاب المصالح التجارية فيها يؤثرون المحافظة على حرية التجارة

وحيثما دخلت انكلترا وطميس الحرب الكبرى كان حرب المحافظين لا يزال منقها في مسألة التجارة وكان بين زعمائه من انصار الحماية المستر بونار لو رئيس الوزراء السابق . على انه حدثت أزمة سياسية شديدة سنة ١٩١٥ وكان المستر اسكوت رئيساً للوزارة حينئذ فاضطر ان يشرك بعض زعماء المحافظين تستطيع البلاد ان تسير في الحرب متحدة الصفوف فادخل في وزارته المستر بونار لو والمستر بلفور والمستر اوستن تشمبرلين وغيرهم ولكنه أكد لحزبه ان الغاية من وزارة الائتلاف هذه توحيد صفوف الامة ازاء الخطر الدائم وان مبادئ حزب الاحرار



المستر هربرت اسكوت

وخصوصاً حرية التجارة ستعان ولا تمس بسوء وانه اتفق مع المحافظين على ان يبحثوا البحث في كل المسائل الداخلية الى ان يروا عما يتكشف لهم وجه الحرب العروس . ثم دهم الاحرار لما رأوا وزير المالية المستر ما كنا يضع رسوماً على الساعات والاتومبيلات والدراجات والآلات الموسيقية وشرائط السنا وغيرها موافقة المستر اسكوت زعيمهم ولكنهم لم يقاوموا كثيراً اذ افهموا ان القصد من هذه الرسوم ليس الرجوع الى مبدأ الحماية بل منع استيراد الكليات وتقليل ما تشغله في السفن من المكان الذي يقبل استماله لاستيراد الطعام والتخيرة ووعد المستر بونار لو انه حينما تنتهي الحرب تلقى هذه الرسوم

ثم سقطت وزارة المستر اسكوت وتلتها وزارة المستر لويد جورج وفيها المستر بونار لو زعيماً في مجلس النواب والمستر تشمبرلين وزيراً للمالية وكلاهما من انصار الحماية

وبعد انتهاء الحرب فاز لويد جورج في انتخاب ١٩١٩ وبقيت حالة الرسوم الجمركية على الواردات كما كانت بل زادت إجمالاً وتضييقاً وأصبح لويد جورج يتكلم ويخطب كأنه أحد انصار الحماية وكأنه لم يكن في زمن مضى من أكبر انصار التجارة الحرة .
 وحينما وقعت الانتخابات في نوفمبر ١٩٢٢ وعد المستر بونارلو أنه يحافظ على سياسة البلاد المالية أي على مبدأ التجارة الحرة وصرح الأورد دربي بأنه يستقبل إذا أرادت الحكومة أن تسن قانوناً من قبيل المود الى الحماية وظهر بعدئذ أن انصار حرية التجارة لا يزالون كثاراً في مجلس النواب بدليل التعديل الذي اقترحوه على خطاب الترش حين اجتماع المجلس في أواخر ١٩٢٢



المستر ستانلي بولدون



المستر بونار لو

ثم استقال المستر بونارلو من منصبه لسبب صحي وعين المستر بولدون خلفاً له والتأم المؤتمر الإمبراطوري وحلب أعضاءه ممثلو المستعمرات الحرة ان يرجع الى رأي تشمبرلين في تفضيل واردات المستعمرات على غيرها ولما كان المستر بولدون قد عين خلفاً للمستر بونارلو وجب ان يكون مقيداً بالوعد الذي وعد به بونارلو فرأى أن يستقفي البلاد في انتخاب عام وقع في ٦ ديسمبر ١٩٢٣ وكانت نتيجة أن البلاد أظهرت رغبتها في اليقاء على مبادئ كوبدن أي حرية التجارة